المقدمة

كان هناك وقت ليس بعيداً عندما أبدى عدد قليل من صناع السياسة أو الأكاديميين اهتماماً كبيراً بالفساد . ومهما كانت الأسباب وراء هذه الفترة الطويلة الضحلة – ندرة الإثبات النظامي ، الرغبة في تفادي الظهور الساذج، أو مجرد التردد الأمين في المغامرة للدخول إلى ميدان حافل بالقصص والشخصيات الزاهية ، ولكنه خال ، كما هو واضح ، من الاهتمام النظري – بنهاية عقد الثمانينيات (1980) كان الفساد قد تسلق جدول الأعمال . أثناء السنوات التالية ، أخذ صفة " موضوع ساخن " الذي شد انتباه الحكومات هيئات الإقراض والمساعدات الدولية ، دوائر الأعمال ، وعدد متزايد من الأكاديميين في كثير من الفروع المختلفة . وحتى الآن ، قد تعلمنا الكثير عن الفساد ، ارتباطه بالتنمية وتعقيدات الإصلاح ، وحصلنا على جسم معرفة ، بيانات ، وخبرة ، كان من المستحيل تصورها منذ جيل مضى .

ومع ذلك بالنسبة لكل ما قد أنجز يبدو أننا قد وصلنا إلى حالة من الاستقرار النسبي . وكما اقترح في الفصول الأولى من هذا الكتاب ، الرؤية السائدة عن الفساد أنها رؤية جزئية تعالج الرشوة – عادة تتضمن المساعدات والتجارة الدولية ، وغالباً على مستويات عالية – كمفردات للفساد بصفة عامة . يركز معظم العمل الواقعي على التحليل الإحصائي على مؤشرات الفساد ذات البعد الواحد ، أو دراسات الحالة الغنية بالتفاصيل ، ولكنها ليست متكاملة في إطار عمل مدروس . تبقى هاتان الحالتان من حالات البحوث التقليدية منفصلتين إلى حد كبير ، بدلاً من أن تكمل كل منهما الأخرى . غالباً تخفَّض تأثيرات الفساد إلى البيانات الاقتصادية التي تسهل العمل الإحصائي ، ولكن في الغالب الأعم تعادل بين رفاهية الإنسان مع إجمالي

النائج المحلي ، وحتى تقول القليل عن العدالة . معظم الجدل حول هذا الموضوع تحركه جماعات تدافع عن حزمة تغيرات يطلق عليها بصفة عامة " العولمة " – رؤى وسياسات وترى أنها أكثر إيجابية منها غير ذلك ، ولكن لها طريقة في وضع إطار للفساد باعتباره يمثل عقبات في سبيل تحرير الأسواق ، والإصلاح كمهمة أساسية مستمرة للتحرير الاقتصادي . أخيراً ، بينما يقال الكثير حول فهم أوضاع متنوعة ، فإن توصيات الإصلاح تتجه إلى القليل من التغير .

هذا الكتاب يعبر إلى حد ما عن هجوم مباشر على تلك المصالح والرؤى : لقد تعلمنا الكثير جداً أثناء السنوات الخمسين الماضية لكي نقول بأن المجادلات والنتائج الرئيسية خاطئة بصورة جوهرية بأي معني . إنه يقدم بدلاً من ذلك **أفكار ناقد بصورة ودية ، والذي لا يريد أن يكون مستقبل بحوث الفساد ، " يشبه تماماً الحاضر ، فقط أكثر طولاً "** . بينما أنا انتقادي لبعض الحجج، النتائج ، والسياسات للمدافعين عن التحرر ، وللعديد من هيئات US الحكومية ، فقد اشتركت في مجادلاتهم ، وعملت كأكاديمي واستشاري ، وقد حصلت دائماً على استماع جيد . لدى تحفظات بطريقة علمية حول مؤشرات الشفافية الدولية (TI) مدركات حالات الفساد الشهيرة ، وأعبر عنها في الكثير من نقاط هذا الكتاب . ولكني للصراحة الكاملة هنا ، قد التحقت بأحد فروع TI الأمريكية على مدى عقدين من الزمن ، أشارك المنظمة أهدافها الشاملة ، وأحترم كثيراً TI – مؤشراتها – لما قد فعلته لوضع موضوعات الفساد على الصفحة الأولى ، والمحافظة على بقائها هناك .

بدلاً من ذلك ، قدمت الحجج من أجل رؤية حول الفساد أكثر تميزاً ومقارنة ، وحول الإصلاحات التي يجب ملاحقتها . يتمثل الهدف في البداية مع اتجاهات وصعوبات أكثر عمقاً في التنمية وتتبع مضامينها بالنسبة لأنواع

مشكلات الفساد النظامية المتضاربة في خبرة مجتمعات متنوعة . وجدت تلك الموضوعات المتعلقة بالتنمية ، والفساد نفسه في ديمقراطيات أسواق ذات وفرة كبيرة ، وأيضاً في مجتمعات تمر اقتصادياتها في حالة تغيير أكثر سرعة . في الواقع ، بعض مشكلات الفساد في تلك البلدان الأقل ديمقراطية والأكثر فقراً تجد جذورها في أجزاء من العالم الأكثر تقدماً . إنني اقترح وجود أربعة أعراض متزاملة للفساد الكبير ، تتطلب دراسات حالة ، وتنخرط في بعض التأمل – آمل أن تكون مفيدة – حول الأنواع المختلفة للإصلاح المطلوب لكل منها . تؤكد تلك المناقشة على الطرق التي ينبغي (أولا ينبغي) أن تنشر إجراءات إصلاح مألوفة ، بدلاً من البحث عما هو أكثر فعالية . وكما ألاحظ عند بداية الفصل الأخير ، فإنه من غير المحتمل إلى حد كبير أن كل الذين يهتمون بالفساد سوف تجذبهم فصول الكتاب التالية . يتمثل الهدف في الحث على إجراء مجادلة متجددة حول كيفية اختلاف الفساد في كيانات متنوعة ، ماهية الأسباب الرئيسية لتلك المتناقضات ، وماذا يحتاج إلى فعل لإحداث علاجات أكثر ملاءمة .